Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021336

The Conflict in Ethiopia's Tigray Region (2020–2022): Roots, Causes, and Paths to Political Settlement

(1)Asst. Lecturer :Marwa Salman Hassan

Keywords:
Ethiopia, igray,Abiy Ahmed, Federalism, Elections

Received: 7/1/2026
Accepted:31/3/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The Tigray People's Liberation Front wields significant influence in Ethiopia's political arena. Unlike many other ethnic or nationalist organizations, it is one of the country's most prominent political actors. Its name is associated with several pivotal events in modern Ethiopian history: it was among the first forces to demand political rights for the nation's ethnic groups, took up arms to achieve a federal system that guarantees a degree of regional autonomy and upon assuming power, contributed to the adoption of a constitution based on decentralization. The TPLF also played a key role in driving the country's economic renaissance over the past decades and was a major factor in paving the way for Eritrea's independence from Ethiopia. Some parties interpreted this stance as part of a broader project aimed at unifying Tigrinya-inhabited regions across borders. For this reason, the TPLF has remained a persistent concern for successive governments in Addis Ababa and has often been a central actor in Ethiopia's internal political crises. The war that erupted in late 2020 was by no means the first confrontation between the TPLF and Ethiopian governments; it had engaged in numerous clashes with the authorities in Addis Ababa. The most recent conflict arose when the TPLF perceived the policies of Prime Minister Abiy Ahmed as an attempt to marginalize the organization, weaken its influence within state institutions, and move toward greater centralization of power—an approach the TPLF views as a historical root of the crises Ethiopia has experienced under both the imperial and military regimes.

(1) Center for Strategic and International Trade Studies / University of Baghdad (Marwa.s@cis.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0000-5074-5527

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

النزاع في إقليم التيغراي الإثيوبي (٢٠٢٠-٢٠٢٢): الجذور والأسباب ومسارات التسوية السياسية

[1] م.م. مروة سلمان حسن

الملخص:

تتمتع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بنفوذ ملحوظ في الساحة السياسية في إثيوبيا لا تمتلكه كثير من التنظيمات القومية الأخرى، إذ تعد من أبرز الفاعلين السياسيين في البلاد. وقد ارتبط اسمها بعدد من الأحداث المفصلية في تاريخ إثيوبيا الحديث، فهي من أوائل القوى التي طالبت بالحقوق السياسية للقوميات، كما حملت السلاح لتحقيق نظام فيدرالي يضمن قدراً من الحكم الذاتي للأقاليم، وتمكنت بعد وصولها إلى السلطة من الإسهام في إقرار دستور يقوم على اللامركزية. كذلك ارتبطت بدورها في دفع مسار النهضة الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية، كما كانت أحد العوامل الرئيسة في تمهيد الطريق لاستقلال إريتريا عن إثيوبيا. وقد فُسّر هذا الموقف لدى بعض الأطراف على أنه جزء من مشروع أوسع يهدف إلى توحيد المناطق التي يقطنها التغرينيون عبر الحدود. ولهذا السبب ظلت الجبهة مصدر قلق دائم للأنظمة المتعاقبة في إثيوبيا، وغالباً ما كانت طرفاً أساسياً في الأزمات السياسية الداخلية. ولم تكن الحرب التي اندلعت في أواخر العام ٢٠٢٠ الأولى في تاريخ صراع الجبهة مع الحكومات الإثيوبية، إذ خاضت مواجهات عديدة مع السلطات الإثيوبية، كان آخرها عندما رأت في سياسات رئيس الوزراء آبي أحمد محاولة لعزلها وإضعاف نفوذها داخل مؤسسات الدولة، والاتجاه نحو تعزيز مركزية السلطة، وهو ما تعتقد الجبهة أنه يمثل أحد الأسباب التاريخية للأزمات التي عرفتها إثيوبيا خلال العهدين الإمبراطوري والعسكري.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا، التيغراي، آبي احمد، الفيدرالية، الانتخابات

المقدمة:

أن المتتبع للتطورات السياسية في اثيوبيا منذ الايام الأولى لصعود آبي احمد هرم السلطة ومع الهالة الإعلامية التي رافقت بزوغ نجمه السياسي، لم يكن من المتوقع أن يبدأ الرجل عهده بحربٍ ضروس مع أهم قوميات بلاده والذين استولوا على مقاليد السلطة والنفوذ في اثيوبيا بما يقارب العقدين ونصف ورسموا نظامها الجديد، لاسيما وأن الرجل المتوج بجائزة نوبل للسلام على خلفية مبادرته التي تقدم بها لحل النزاع الحدودي واخماد فتيل الحرب والصراع الطويل مع الجارة ارتيريا، قد قدم نفسه على انه صانع للسلام في القارة السمراء، ومتبنياً مبادرة اسكات البنادق من خلال توسطه لحل ازمات افريقية متعددة منها الازمة السودانية عقب اسقاط نظام عمر البشير في العام ٢٠١٩، فضلاً عن تحسين العلاقات الدبلوماسية بين دول المنطقة، معطياً لنفسه صورة الرافض للحرب، وفي معرض كلمته عند تسلمه جائزة نوبل في العاصمة النرويجية اوسلو قال "أن الحرب مثالاً للجحيم" ، بيد أن خطابه سرعان ما تبدل كما لو أن الجائزة شجعته على ذلك وعبدت الطريق له، ليبدأ بسياسة التهديد والدعوة للجوء للحرب لحل قضايا داخلية وخارجية مصيرية لبلاده وخرق الدستور واقصاء الجماعات العرقية وتحجيم دورها في الحياة السياسية وفي مقدمتهم التيغراي، مبرراً ذلك بأن جهوده تأتي في إطار برنامج اصلاحي للنهضة فيما فُهمت تحركاته هذه على انها خطوات متسارعة نحو الديكتاتورية والمركزية أدت الى وقوع حرب دموية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن النظام الفيدرالي الإثيوبي لم يستطع معالجة الخلل الذي أصاب بنية السلطة الاثيوبية وفشل في إقامة نظام تشاركي والدليل على ذلك هيمنه التيغراي على مقاليد السلطة منذ العام 1995 مما اعطى دافعاً للفئات الاثيوبية الاخرى لتجريدهم من امتيازاتهم وتحجيم دورهم ونفوذهم السياسي في أقرب فرصة لضعفها خشية عودتها مجدداً للساحة السياسية.

اشكالية البحث:

تتجسد إشكالية البحث في التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى التزمت الحكومات الإثيوبية بتطبيق نظام الفيدرالية الإثنية كما نصَ عليه دستور العام 1995، أم أن الممارسة السياسية اتجهت نحو إعادة تركيز السلطة لصالح النخبة المهيمنة، بما أفضى إلى تهميش بقية القوميات؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عددٌ من التساؤلات الفرعية، تتمثل في الآتي:

ما هي طبيعة الحضور العرقي والسياسي لقومية التيغراي في اثيوبيا؟

كيف ساهمَ التغرينيون في التحولات التاريخية الإثيوبية؟

ماهي جذور النزاع في إقليم التيغراي الاثيوبي خلال العام ٢٠٢٠؟

ما هي دوافع الأطراف المحلية والإقليمية للتدخل في النزاع؟

ماهي العوامل التي ساهمت في تحقيق تسوية سياسية للنزاع؟

هل عالج اتفاق بريتوريا جذور الصراع أم أنه عالج نتائجه فقط؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن النظام الفيدرالي الإثني في إثيوبيا، على الرغم من إقراره دستورياً العام 1995، إلا أنه لم ينجح في تحقيق توزيع متوازن للسلطة بين القوميات، إذ استمرت الممارسة السياسية في إعادة إنتاج مركزية القرار وهيمنة نخب سياسية ذات طابع عرقي. وقد أسهم ذلك، إلى جانب التحولات السياسية التي رافقت صعود حكومة آبي أحمد إلى السلطة، في تصاعد التوتر بين الحكومة الفيدرالية وبعض القوميات الإثيوبية، ولاسيما القومية التيغرانية ممثلة في الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، التي هيمنت على مفاصل السلطة لأكثر من عقدين. وأدى هذا التوتر المتراكم إلى تفجر النزاع في إقليم التيغراي في العام 2020، وما ترتب عليه من تعقيد مسارات التسوية السياسية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لاستعراض طبيعة الحضور السياسي لقومية التيغراي في إثيوبيا، والمنهج الوصفي لتحليل أسباب النزاع بين الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي والحكومة الإثيوبية، إلى جانب المنهج التحليلي لدراسة مسارات النزاع ودوافع الأطراف الإقليمية الفاعلة فيه. كما استخدم البحث هذا المنهاج لتقييم أسباب التسوية السياسية بين الطرفين وقياس مدى تأثير نتائج النزاع على الواقع الإثيوبي بمستوياته كافة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسين، جاء المبحث الأول بعنوان «الإطار العرقي والتاريخي لمكانة التيغراي في الدولة الإثيوبية»، وقد انقسم إلى مطلبين: تناول المطلب الأول الخريطة العرقية في إثيوبيا وموقع التيغراي فيها، في حين خُصص المطلب الثاني لبحث الحضور التيغريني في التاريخ السياسي الإثيوبي وتحولاته.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان «حرب التيغراي العام 2020: الجذور ومسارات التسوية والتداعيات»، وقد توزع على ثلاثة مطالب، عالج المطلب الأول جذور الحرب وأسباب اندلاعها في العام 2020، بينما تناول المطلب الثاني اتفاق بريتوريا وهدنة السلام بوصفهما إطاراً لمسار التسوية، في حين خُصص المطلب الثالث لبحث تداعيات النزاع على الصعد الإنسانية والسياسية والاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار العرقي والتاريخي لمكانة التيغراي في الدولة الإثيوبية

المطلب الأول: الخريطة العرقية والاثنية في اثيوبيا وموقع التيغراي فيها

تعد اثيوبيا واحدة من أبرز دول العالم ثراءً عرقياً واثنياً، إذ تتكون من ثمانين عرقية، موزعة على تسعة اقاليم بموجب دستور العام 1995، وهي اقاليم الامهرة، والاوروموا، والعفر، وأوغادين، وجامبيلا، وبني شـــنقول–جوميز، وهراري، والشـــعوب الجنوبية واقليم التيغراي(١)، فيما استحدث في العام 2019 اقليم سيداما(٢)، وفي العام ٢٠٢١ أستُحدث اقليم شعوب جنوب غرب اثيوبيا، فبموجب الدستور ذاته يحق للقوميات الاثيوبية التي يجمعها إقليم واحد حق التصويت على إقامة إقليم خاص بها إذ تقدمت بطلب لذلك بما يكفل لها حقوق جباية الضرائب والرسوم، واختيار لغة رسمية للإقليم، وإدارة قوات الأمن الداخلية، وسن قوانين للإدارة والتعليم(٣).

تُعد قومية الأوروموا أكبر المكونات العرقية في إثيوبيا، تليها الأمهرة، في حين تشكل التيغراي أقلية سكانية مقارنة بهاتين القوميتين، كما تتوزع بقية القوميات بنسب محدودة، وبحسب الجدول أدناه (٤).

جدول رقم (١): النسب السكانية لأبرز القوميات الإثيوبية

القومية	نسبتها من عدد السكان
الأوروموا	٣٥,٨٪
الأمهرة	٢٤,١٪
التيغراي	٥,٧٪
العفر	٢,٢٪
الصوماليون	٧,٢٪
السيداما	٤,١٪
غوراغي(Gurage)	٢,٦٪
الويلاتا (Welayta)	٢,٣٪
السيلتي (Silte)	١,٣٪
الكفِيشو (Kefficho)	١,٢٪
قوميات أخرى	١٣,٥٪

ينتمي التيغرينيون الإثيوبيون إلى المجموعة الإثنية التيغرينية، التي تُعد جزءاً من العائلة الإثيوبية الســـامية. وتشـــترك هذه المجموعة ثقافياً ولغوياً مع سكان إريتريا من التيغرينيين والذين يشكلون نحو نصف سكانها، ما أدى إلى تعميق الروابط العابرة للحدود بين أبناء العرقية في كلا البلدين. ويحد إقليم التيغراي من الشمال دولة إريتريا، إذ تمتد الحدود بينهما لمسافة طويلة تصل إلى حوالي ألف كيلومتر، كما يحده من الغرب السودان ومن الشرق اقليم العفر ومن الجنوب إقليم امهرة(٥)، ويدين التيجرينيون بالمسيحية القبطية مع اقلية تعتنق الاسلام، ويتحدثون اللغة التجرينية التي تعد لغة رسمية في ارتيريا، ومن اللغات المعترف بها في اثيوبيا، غالبيتهم يسكنون القرى في اثيوبيا ويعتمدون على الزراعة كما يمارس بعضاً منهم التجارة، وعرفوا بكونهم من اهل الحرفة والعلم (٦).

المطلب الثاني: الحضور التيغريني في التاريخ السياسي الاثيوبي وتحولاته

حكمت اقلية التيغراي اثيوبيا لفترات محددة ومتباعدة، إذ يعود أول عهد لهم في الهيمنة على مقاليد الحكم الى ايام الامبراطور يوهانس الرابع الذي توج على عرش اثيوبيا في الحادي عشر من كانون الثاني العام ١٨٧١، ووصف بكونه أكثر قادة اثيوبيا التاريخيين تعصباً واضطهاداً، بعد تبنيه مشروع التوحيد الديني واعتماد الارثوذكسية القبطية عقيدة رسمية وحيدة للبلاد، لكنه سعى إلى تطبيق نظام حكم اقل مركزية، وقتل في معركة المتمة في التاسع والعشرين من آذار العام 1889 على يد المهديين، منهياً بذلك ثمانية عشر عاماً من المكوث في السلطة، ليحتكر الأمهريين دفة الحكم من بعده وينقطع التغرينيين عن السلطة منذ هذا التاريخ وحتى العقد التاسع من القرن العشرين(٧).

ومثل سائر القوميات الإثيوبية، تعرّض إقليم التيغراي لأشكال متعددة من القهر والاستغلال في ظل النظام الإمبراطوري الذي هيمنت عليه النخبة الأمهرية، إذ سعى هذا النظام إلى صهر القوميات المختلفة ضمن إطار ثقافي ولغوي واحد من خلال تعميم اللغة والثقافة الأمهرية بوصفهما التعبير الوحيد عن الهوية الوطنية في إثيوبيا، وهو ما تم التأكيد عليه في دستور العام ١٩٣١ الذي يُعد أول دستور في تاريخ البلاد وصدر في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي مُكرساً تركيز السلطات بيد الإمبراطور، ومتجاهلاً حقوق القوميات وصلاحيات حكام الأقاليم، كما أضفى طابعاً قانونياً على استيلاء الإمبراطور على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ونظراً إلى أن غالبية سكان التيغراي كانوا من الفلاحين، فقد كانوا الأكثر تضرراً من سياسات مصادرة الأراضي ونقل ملكيتها إلى الإمبراطور وحاشيته والكنيسة، الأمر الذي أدى إلى تحويل عدد كبير من الملاك الأصليين إلى مزارعين تابعين أو عمال سخرة، إلى جانب تفاقم الأعباء الضريبية والرسوم المفروضة عليهم. وقد أسهمت هذه الأوضاع في تصاعد الاحتقان الاجتماعي، الذي تجلى في اندلاع انتفاضة الفلاحين في إقليم التيغراي العام 1943، والتي قوبلت بإجراءات قمعية صارمة من قبل السلطة المركزية (٨).

ومنذ العام 1957 بدأ التغرينيون بتنظيم انفسهم سياسياً لمجابهة بطش السلطة، إذ أُعلن عن تأسيس جبهة ثورة التيغراي التي طالبت بنظام حكم ديمقراطي يعترف بحقوق القوميات المتعددة في اثيوبيا وبوجودها وسماتها العرقية بالشكل الذي يقضي على استئثار الأمهرة الكامل لمفاصل البلاد(٩)، وقد أثارت هذه المطالب امتعاض الامبراطور هيلاسيلاسي الذي وقف ضد التيغراي مهملاً وجودهم في البلاد حتى انه تركهم عرضة للمجاعة وموجة الجفاف التي أزهقت ارواح مائتي ضحية من ابنائهم وسط صمت وتواطؤ من حكومة الإمبراطور التي لم تبادر بتقديم الإغاثة لهم وانقاذهم بل ابقت أمر الكارثة سراً حتى أزيح النقاب عنها بعد تقرير لصحفي بريطاني كان له وقع الصدمة التي كشفت عن حجم التقاعس الحكومي المتعمد في إنقاذ ارواح شعب التيغراي مما ضاعف من مساحة السخط والتذمر التي أدت إلى اسقاط النظام الامبراطوري بانقلاب عسكري ومشاركة ودعم شعبي واسع في الثاني عشر من ايلول العام ١٩٧٤(١٠).

أسس النظام العسكري الجديد في اثيوبيا ما عُرف بإسم الدرغ وهي لجنة تنسيقية بين الجيش والشرطة والحرس الوطني معنية بشؤون السياسة الخارجية والدفاع، وقد تبنى الدرغ برنامجاً سياسياً تحت شعار اثيوبيا أولاً واثيوبيا تتقدم، وفي إعلانه الأول في العشرين من كانون الأول العام 1974، أكد على وحدة التراب الاثيوبي وضرورة البناء القومي المتماسك وتنمية الوشائج والعلاقات بين مختلف الجماعات واللغات والثقافات في اثيوبيا، سائراً بذلك على نهج وسياسة النظام الامبراطوري السابق في التغلب على الروح الانفصالية والقوة القبلية المتجذرة في المجتمع الاثيوبي من خلال وحدة الايديولوجية وخلق أهداف مشتركة تجتمع فيها الاختلافات العرقية والدينية والطبقية كافة(١١) فكان اعلان الاشتراكية الماركسية كخط عام للنظام الجديد التي تؤكد على المساواة بين المواطنين دون تفرقة بسبب اللون أو الدين أو الجنس أو الرابطة الاقليمية بهدف كبح جماح الجماعات القومية والانفصالية التي تنامت بشكل متصاعد في اعقاب الثورة ضد النظام الإمبراطوري(١٢).

وتأسيساً على ذلك، فلم يأت النظام العسكري بشيء مما كانت تتطلع اليه القوميات المختلفة في اثيوبيا، فقد رفض تأسيس الاحزاب وعارض منح الحقوق للقوميات وتبنى اتجاه عام للوقوف بحزم بوجه الحركات الانفصالية في البلاد لأن نجاح أحدها يعني سريان العدوى لبقية الشعوب القومية الأخرى مما يفقد البلاد وحدتها، وبدأ النظام الجديد يسير نحو حكم الفرد الواحد عندما تمكن الرائد منغستو هيلا مريام من الانفراد في السلطة بعد تصفية خصومه ومنافسيه بحلول العام ١٩٧٧(١٣).

وفي خضم هذه الظروف نشأت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي والتي تعد أهم تنظيم سياسي وعسكري انفصالي في اثيوبيا، كانت بدايتها تجمعات طلابية سرية تحت مسمى (حركة طلاب التيغراي) التي طالبت بالحكم الذاتي ورفضت تسلط الدرغ معلنةً الكفاح المسلح ضد النظام العسكري في الثامن عشر من شباط العام 1975 انطلاقاً من ريف التيغراي بخمسين مقاتل وبأربعة بنادق فقط، وفي التاريخ ذاته من العام التالي عقدت الحركة مؤتمرها الأول في منطقة ديما بحضور مائة وسبعة افراد وبرئاسة لجنة مركزية مؤلفة من سبعة اعضاء لتعلن عن تغيير اسمها للجبهة الشعبية لتحرير التيغراي (TPLF) في بيان تأسيسي حمل إسم المنفستو الذي لخص اهداف الجبهة بإسقاط النظام العسكري وإقامة حكم وطني ديمقراطي يقر ويضمن حقوق القوميات الاثيوبية بتقرير مصيرها، وصولاً لتحقيق هدفها النهائي بالانفصال عن اثيوبيا واقامة دولة التيغراي الكبرى، كما حَمّل البيان عرقية الأمهرة مسؤولية ما تتعرض له باقي القوميات الاثيوبية منددةً بالهيمنة المطلقة لها على مقدرات البلاد(١٤).

شاطرت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي النظام العسكري الاثيوبي الإيمان بالمبادئ الماركسية التي كانت تعج بها منطقة القرن الإفريقي، وهي وإن عدلت عن فكرة الانفصال التام عن اثيوبيا لاحقاً، إلا أنها حملت لواء المعركة المسلحة ضد النظام العسكري الاثيوبي إذ وحدت البندقية

مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا في العام 1983 للقضاء على نظام اديس ابابا، وتمكنت من السيطرة عسكرياً على مناطق كثيرة قاطعة خطوط اشتباك الجيش الاثيوبي مع الانفصاليين الارتيريين، وقد امتازت عملياتها بالدقة والتنظيم والتعاون مع القاعدة الجماهيرية التي حظيت بها في داخل مناطق التيغراي بفعل الخدمات الاجتماعية والصحية التي كانت تقدمها لهم والتي عجزت الحكومة الاثيوبية عن تحقيقها(١٥).

ازعجت تحركات الجبهة النظام الاثيوبي، فحاول استغلال المجاعة التي ضربت مقاطعة التيغراي على خلفية موسم جفاف حاد خلال الاعوام 1984-1986 لتطويق الجبهة وداعميها من سكان المقاطعة، فلم يعترف بالكارثة التي أودت بحياة الآلاف من سكان المقاطعة، كما عرقل دخول المساعدات اليهم متهماً منظمات الاغاثة الدولية بدعم مقاتلي الجبهة، وأطلق برنامجاً بعنوان اعادة التوطين وبناء القرى، سعى من خلاله الى نقل مليون ونصف من سكان التيغراي الى مناطق خصبة تتوافر فيها مناسيب المياه للزراعة بدعوى رغبته في معالجة تداعيات المجاعة وتخفيف آثارها، إلا أنه كان يريد إحداث تغيير ديموغرافي يقضي من خلاله على الحاضنة الشعبية للجبهة في شمال البلاد(١٦).

وفي ظل المعاناة من المجاعة أقدم منغستو هيلا مريام على إجراء تغيير في هيكل النظام السياسي في البلاد، بإعلانه قيام حزب العمال الاثيوبي كتنظيم سياسي أوحد في البلاد، وانيطت به مهمة كتابه دستور جديد للبلاد، أكدت مواده على مركزية الحكم وحصر السلطات بيد رئيس البلاد الذي أصبح رئيس للحزب الحاكم ورئيساً لما اصطلح على تسميته بجمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية في العاشر من ايلول العام ١٩٨٧(١٧).

بحلول العام 1990 أحيط بنظام منغستو هيلا مريام أزمات داخلية وخارجية قوضت نظامه وأشعرته بدنو نهايته، فإلى جانب ضربات الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي المميتة التي طردت القوات الحكومية الاثيوبية من مقاطعة التيغراي، فقد تعرض النظام الاثيوبي لإنشقاق داخلي ناجم عن استياء القيادات العسكرية الاثيوبية من توريط الجيش الاثيوبي بمعارك عبثية داخلية لا حل لها سوى التفاوض وقد أدت هذه التوترات الى عملية انقلاب عسكري فاشلة ضده (١٨)، فضلاً عن تقليص الحلفاء الدوليين دعمهم للنظام العسكري الاثيوبي، وإعلان القوات الكوبية المقاتلة في اثيوبيا انسحابها بحلول العام المذكور دون تجديد لمهامها القتالية في إثيوبيا، ونصيحة السوفييت لمنغستو هيلا مريام بالحوار مع الجهات المتمردة في بلاده(١٩).

من جانبها فقد أدركت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ان نظام منغستو لم يعد قادراً على الاستمرار والبقاء تحت ضربات المعارضة العسكرية له، لذلك فقد بدأ طموحها بالحكم الذاتي يتسع الى الرغبة بحكم البلاد كلها، اعتقاداً منها بحقها في ذلك استناداً إلى مكتسبات القوة والشرعية وذلك لما قدمته الجبهة من نضال ساهم بإضعاف النظام الاثيوبي العسكري (٢٠).

ونظراً لحجم سكان التيغراي الذين لا يشكلون أكثر من 6% من مجموع سكان البلاد، وهو مالا يؤهلها للهيمنة على السلطة بمفردها، لذلك قررت تأسيس تحالف من تيارات قومية اثيوبية اخرى تحت مظلة ما عُرف بإسم (الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا) ليمثلها في المرحلة الجديدة لحكم اثيوبيا بعد سقوط النظام العسكري أملاً منها في استعادة مجد السلطة الذي انقطع عن التغرينيين بموت يوهانس الرابع (٢١).

وقد ضم التحالف الجديد التيارات السياسية الآتية (حركة الضباط الاثيوبية، المنظمة الديمقراطية لشعب اورومو، الجبهة الثورية الديمقراطية الاثيوبية) وكان طابعه السياسي ماركسي اشتراكي قبل ان يعدل عن هذا التوجه بعد حضوره مباحثات واشنطن لصياغة شكل النظام الجديد في اثيوبيا (٢٢) إثر هروب منغستو هيلا مريام إلى زيمبابوي في الحادي والعشرين من آيار العام 1991، والاعلان عن انتهاء حكمه (٢٣).

آل الحكم الى الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا، والتي تشكل الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي عمودها الفقري والغالبية من اعضائها ولأن الجبهة تدرك أن مشكلة اثيوبيا المزمنة في العقود المنصرمة كانت تنحصر بعدم منح الحقوق للعرقيات الاثيوبية والاعتراف بتعددية البلاد لذلك فقد وضعت نصب عينها حل هذه المشكلة، لكن من خلال نص دستوري ملزم، فقد نص الدستور الاتحادي الديمقراطي لجمهورية اثيوبيا في العام 1995 والذي وضعه النظام الجديد في المادة ٣٩ على قيام الدولة الاتحادية الفيدرالية واعطاء المجموعات الاثنية كافة حقها في الحكم وادارة نفسها بنفسها، ومنحها حق تقرير المصير بما يتوافق واعلان الحكومة بأنها جاءت من اجل تصحيح واصلاح حالة انعدام العدل التي شابت البلاد وإزالة الغبن الذي وقع على شعوب البلاد وقومياتها(٢٤).

لم يسلم النظام الجديد من سهام النقد التي طالته والتي وجهت بالمقام الاول للجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، على الرغم من المكتسب التاريخي المتمثل في اقرار الفيدرالية في نظام الحكم في البلاد، إذ أتهمت الجبهة بأنها استحوذت على اركان الحكم الجديد اعتقاداً منها بأنها الأحق في ذلك نظراً للدور الكبير الذي لعبته في الكفاح المسلح ضد الحكم العسكري، فالنظام الاثيوبي الجديد صمم برلمانياً لكنه في الواقع هو اقرب للرئاسي فجميع السلطات تم حصرها بيد رئيس الوزراء الذي أُختير من الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ومن ثم فإن الحكم قد آل لقومية

التيغراي واصبح رئيس الوزراء هو قائد الجيش ومجلس الوزراء الذي لا يخضع لسلطات رقابية برلمانية حقيقية وهذا ما اعطى للحكومة فرصة واسعة لتنفيذ سياستها وتشريعاتها دون الرجوع للجهات الرقابية أو الحكومات الذاتية في الاقاليم المختلفة، مما كرس موارد البلاد لصالح اقليمها في شمال البلاد(٢٥).

أن هذه الاتهامات للجبهة التغرينية قد ترقى للحقيقة، خاصة إذ ما اخذنا بنظر الاعتبار أن الجبهة تبوأت أكثر المواقع حساسية ومسؤولية في هرم السلطة بما فيها منصب رئيس الوزراء الذي راح لقيادي تغريني مهم في صفوف الجبهة وهو مليس زيناوي، فضلا عن مناصب ادارية وأمنية رفيعة المستوى، كما أن الجبهة لم تظهر رغبة صادقة في اقتسام السلطة مع شركائها وهو ما دفع جبهة تحرير الاورومو للانسحاب تماماً من التحالف الحاكم لأنه لا يلبي تطلعاتها بعد هيمنة واضحة واقصاء ظاهر لإثنيات البلاد وهو الفخ الذي وقع فيه التغرينيون رغم انتقادهم اعتماده من انظمة سابقة(٢٦).

لقد خاض النظام الفيدرالي الاثيوبي منذ قيامه في العام 1995 اربعة انتخابات تشريعية خلال الأعوام (1994، 2000، 2005، 2010) أنمازت بالمقاطعات السياسية والحزبية والاتهام بالتزوير والتضييق على المعارضة وتهميش المنافسين والفوز الكاسح للائتلاف الحاكم وفي المقدمة منه الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، والتي على الرغم من الانتقادات الحادة للتناقضات التي حملها الدستور وطبيعة النظام الفيدرالي والممارسة والتطبيق الحكومي، إلا أنه لا يمكن نكران أن النهضة الاقتصادية الكبرى وتحويل البلاد من الزراعة وجعلها دولة صناعية، والحد من الفقر والبطالة ومحاربة الجوع والجفاف قد خلقت لهذا النظام قاعدة شعبية كبيرة ساندته وآزرته خلال حكم مليس زيناوي ولم يتمكن احد من اسقاطه لنجاعة مقاربته الاقتصادية في الحكم (٢٧) حتى وفاته في العشرين من آب العام ٢٠١٢ إذ ساهمت وفاته في إضعاف الائتلاف الحاكم وخروج التيغراي من سدة الحكم(٢٨)، على نحو ما سيتم عرضه لاحقاً.

المبحث الثاني: حرب التيغراي العام 2020: الجذور ومسارات التسوية والتداعيات

المطلب الأول: جذور حرب التيغراي وأسباب اندلاعها في العام 2020.

وصف مليس زيناوي بأنه الرجل الحازم القوي في حكم اثيوبيا، وهي صفات لم تتوفر في خليفته هيلا مريام ديسالين لذلك فإن وفاة الأول اضعفت سطوة الثاني، لتتنفس قوميات اثيوبيا الصعداء بسماعها خبر وفاته، لاسيما وأن دستور البلاد للعام 1995 يحوي مادة ملغمة لوحدة اثيوبيا تمثلت في منح الحق لقومياتها بإعلان الانفصال وهي مادة كفيلة بتهديد تصدع البلاد إذ ما لوحت بها إحدى القوميات، وبالفعل جاء الحراك الأول من قومية الأورومو، وانطلقت تظاهراتهم في أواخر العام 2015 احتجاجاً على مصادرة الحكومة الاثيوبية مليون هكتار من اراضيهم واستثمارها في توسيع رقعة مساحة العاصمة، وقد جوبهوا بعنف شديد واستهدفوا بالذخيرة الحية التي أودت بحياة سبعين محتج، واعتقال الآلاف(٢٩)، فكان للاستفزاز الحكومي أثر كبير في اتساع رقعة الاحتجاجات التي سرعان ما انتشرت كالنار في الهشيم وامتدت لنحو مائة مدينة متخذة شكل الاضراب في بعض المناطق، وقد شاركت بها قوميات اثيوبيا المتعددة الناقمة على احتكار اقلية التيغراي لحكم البلاد لأكثر من عشرين عاماً، رافعة مطالب المشاركة بالحياة السياسية والكف عن الاقصاء والتهميش، وتقسيم عادل للثروات والأموال، وتنفيذ صحيح للفيدرالية، والتأكيد على أن اثيوبيا ليست موحدة في التاريخ واللغة والثقافة، ومحاربة الفساد والغلاء والبطالة، وقد حاول ديسالين إطلاق حزمة من الاصلاحات بما يساعد على تهدئة الشارع، فأفرج عن الآلاف من السجناء، و حدَ من هيمنة ائتلاف الحكام على مفاصل الدولة والمناصب بجعل نائبه من الأمهرة وعشرة وزراء من قوميات أخرى اغلبها الاورومو، ومكافحة الفساد وتقديم رؤوسه للعدالة، إلا أن سياسته هذه لم تعجب اجنحة الائتلاف وكذلك المؤسسة العسكرية المحتكرة من التيغراي، الأمر الذي دفعه لتقديم الاستقالة من رئاسة الحزب والوزراء في الخامس عشر من شباط العام 2018، وفي سابقة لم تشهدها اثيوبيا من قبل، مبدياً رغبته في أن تكون خطوته جزء من حل شامل لوضع البلاد(٣٠).

في خضم هذه التحولات السياسية والأمنية، برز نجم آبي أحمد على الساحة الإثيوبية، إذ اختاره الائتلاف الحاكم رئيساً له في السابع والعشرين من آذار العام 2018، قبل أن يتولى رسمياً منصب رئيس الوزراء في الثاني من نيسان من العام نفسه، ليصبح بذلك أول شخصية من قومية الأورومو تتبوأ هذا المنصب في تاريخ الدولة الإثيوبية الحديثة (٣١).

وفي خطاب تنصيبه عبر ابي احمد عن رغبته بانتهاز فرصة انتخابه للشروع بفتح صفحة جديدة لحكم البلاد والتعلم من اخطاء الماضي، مؤكداً على ضرورة الاعتراف بتضحيات القوميات الاثيوبية كافة، وإقرار نظام يشعر فيه جميع الاثيوبيين بالتنمية دون تمييز متعهداً بتطبيق

قواعد الديمقراطية في البلاد والحفاظ على الحريات العامة والحقوق السياسية وحق التعبير والتنظيم ومكافحة الفساد وشيوع التنافسية الحزبية، كما قام بجولات في اقاليم اثيوبية متعددة دعا فيها للوحدة الوطنية واستهجان العنف الاثني، وفي السنة الاولى من حكمه اظهرَ هدوءاً وحكمة في قراراته، فأعلن بحضور الاحزاب السياسية عن تطبيق ديمقراطية تعددية تدعمها مؤسسات قوية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، واطلاق سراح السجناء السياسيين، ورفع حالة الطوارئ في البلاد والرقابة المفروضة على الصحافة والمواقع الاخبارية، وأفسح المجال لعودة السياسيين المنفيين خارج البلاد(٣٢) ، لكن سرعان ما بدأت سياسة وخطط ابي احمد تتكشف بحلول العام الثاني من توليه السلطة فأزاح الستار عن مشروعه السياسي في إعادة مركزية الحكم مجدداً، معرباً عن قلقه من نظام الفيدرالية السياسية في البلاد التي وصفها بأنها اساس مشكلات وانقسامات اثيوبيا العرقية، مشدداً على ضرورة ايجاد هوية وطنية جامعة لكل الاثيوبيين، وقد جاءت رؤيته هذه في كتابه الذي أصدره بعنوان (Modemer) والذي يعني التآزر بالأمهرية، وقد أطلق الكتاب بحضور ثمانية آلاف شخصا بينهم كبار مسؤولي الدولة في قاعة الآلفية بأديس ابابا في تشرين الأول العام 2019 ليصبح دستوره الذي يبني عليه افكاره ومشروعه السياسي(٣٣).

أثارت هذه الرؤية قلقاً متزايداً لعدد من القوميات الإثيوبية، ولاسيما التيغراي والأورومو، إذ رأت فيها توجهاً نحو إعادة تعزيز سلطة المركز على حساب الأقاليم، وهو ما عُدّ تهديداً مباشراً لمرتكزات الفيدرالية الإثنية التي تُعد من أبرز مكتسبات مرحلة ما بعد سقوط نظام منغستو هيلا مريام، والتي كفلت للقوميات حق إدارة شؤونها ضمن إطار الحكم الذاتي، وفي هذا السياق اتخذ رئيس الوزراء آبي أحمد سلسلة خطوات لإعادة هيكلة المشهد السياسي وتقليص النفوذ التيغريني داخل مؤسسات الدولة، فأعلن في الأول من كانون الأول العام 2019 حلّ الائتلاف الحاكم المتمثل في حزب الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، وتأسيس كيان سياسي جديد هو حزب الازدهار، الذي انضوت فيه ثلاثة أحزاب رئيسة كانت تشكل دعامة الائتلاف السابق، وهي حزب الأورومو الديمقراطي وحزب الأمهرة الديمقراطي والحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا، في حين رفضت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي الانضمام إلى الحزب الجديد، معتبرةً أن هذه الخطوة تمثل سحباً للسلطة من تحت نفوذها وتقويضاً للترتيبات الدستورية القائمة، ومهددةً باتخاذ إجراءات قانونية بحجة أن حلّ الائتلاف تم بصورة غير شرعية وأن التفويض السياسي لا يزال قائماً لصالح الائتلاف الذي كانت تهيمن عليه(٣٤).

وقد سبق هذه الخطوات اعلان آبي احمد عن مصالحة سياسية مع ارتيريا العدو التقليدي للجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، مبدياً استعداده لإعادة الاراضي الارتيرية التي تحتلها اثيوبيا طبقاً لقرار مجلس الأمن الصادر في آذار العام ٢٠٠٣، واعقب هذه المبادرة زيارات متبادلة بين زعماء الدولتين اثارت الريبة في نفوس النخبة التغرينية لاسيما بعد أن اسفرت عن توقيع اتفاق جدة في السادس عشر من ايلول العام 2018 واستؤنفت بموجبه العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وفتح المعابر، وقد تعزز هذا الاتفاق بتحالف ثلاثي أبرم في العاصمة الارتيرية اسمرة بين اثيوبيا وأرتيريا والصومال في الشهر ذاته، وعرف بإسم التحالف الكوشي نسبة لإنتماء الدول الثلاث للعرق الكوشي، وقد نص التحالف على بناء علاقات وثيقة، وتعزيز السلم والأمن وتنسيق الجهود(٣٥).

أدركت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي أن الغاية من اتفاق السلام والحلف الكوشي أبعد بكثير مما هو معلن وأن الأمر جزء من خطة تآمرية تستهدف كيان الجبهة واقليم التيغراي، وقد تتضمن تنازل من الحكومة الاثيوبية عن اقليم التيغراي لصالح ارتيريا مقابل وصول اثيوبيا الحبيسة الى أقرب نقطة من البحر الأحمر، إذ أن مصلحتهما تلتقي بهذا المجال، الأمر الذي دفع الجبهة لتحذير الحكومة الإريترية من العبث مع التيغراي مهددةً بقطع يد أسياس افورقي إن هو فكر في ذلك (٣٦).

وفي تصعيد واضح للموقف أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي رفضها لقرار الحكومة الداعي لتأجيل الانتخابات التشريعية في البلاد المزمع اجراؤها في آب العام 2020 بحجة تفشي وباء كوفيد19، مؤكدةً على أنها ستنظم من جانبها انتخابات الإقليم بصورة طبيعة، ومعربة عن أن أي قرار سيُتخذ من جانب الحكومة الفيدرالية بعد الخامس من تشرين الأول يُعد قرار غير شرعي لانتهاء مدة ولاية حكومة آبي احمد (٣٧).

ورداً على ذلك أكدت الحكومة الاثيوبية عدم اعترافها بمخرجات انتخابات اقليم التيغراي ورفضت اشراف الحكومة الفيدرالية عليها، متهمةً الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بالضلوع بالاضطرابات التي شهدتها البلاد بعد جملة من الاغتيالات كان ابرزها اغتيال المطرب الاورومي هاشالو هونديسا في التاسع والعشرين من حزيران العام 2020 والذي اشعل فتيل احتجاجات دموية، كما أقدمت الحكومة على إقالة مسؤولين عسكريين كبار من التيغراي منهم رئيس الأركان ومدير جهاز الأمن والمخابرات، كما أصدرت المحكمة المركزية قراراً بوقف التحويلات المالية

الى إقليم التيغراي، وأعلنت رئيسة البرلمان ثريا ابراهيم المنتمية للتيغراي استقالتها من منصبها لعدم استعدادها للعمل مع مجموعة دكتاتورية تنتهك الدستور على حد قولها، لتتبعها استقالات أخرى(٣٨).

بدأت بوادر الحرب بعد رفض اقليم التيغراي دخول العميد جمال محمد الى مقر القيادة العسكرية الشمالية لاستلام منصبه الجديد فيها نائباً لرئيس القيادة بداعي أن تعيينه غير شرعي لأنه صادر من حكومة منتهية الصلاحية، كما استدعت الجبهة ممثلوها في الدوائر الحكومية الفيدرالية (٣٩).

وفي الرابع من تشرين الثاني العام 2020، وفي وقت كان فيه الاهتمام الدولي منصباً على نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، أعلنت الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا تعرض القيادة العسكرية الشمالية التابعة للجيش الإثيوبي لهجوم من قبل عناصر الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، مشيرةً إلى أن الهجوم أسفر عن الاستيلاء على عتاد عسكري، بما في ذلك أسلحة ثقيلة ومعدات ودبابات وطائرات مجهزة، فضلاً عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجنود، وعلى إثر ذلك، أعلن رئيس الوزراء ابي أحمد إطلاق حملة عسكرية ضد إقليم التيغراي تحت مسمى عملية إنفاذ القانون، وجاء الإعلان عنها عبر الصفحة الرسمية للحكومة على موقع فيسبوك، وقبيل الساعة الثانية صباحاً من يوم الأربعاء، وذلك بعد نحو ساعة من قطع خدمات الإنترنت والاتصالات في الإقليم، كما اتخذت السلطات إجراءات إضافية شملت إغلاق المجال الجوي للمنطقة وتقييد الحركة على الطرق، بالتوازي مع إعلان حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر، وهو ما منح الحكومة صلاحيات واسعة لتعليق بعض الحقوق السياسية والمدنية. وفي السياق ذاته، أوضح رضوان حسين، مستشار الأمن القومي الإثيوبي، أن الهدف من العملية يتمثل في ملاحقة القيادات السياسية في التيغراي دون استهداف سكان الإقليم، لأن المواجهة تدور مع مجموعة محدودة تسعى، بحسب وصفه، إلى زعزعة استقرار النظام الوطني خدمةً لمصالح ضيقة (٤٠).

وقد حددت الحكومة الاثيوبية أهداف عمليتها العسكرية في إقليم التيغراي، بنزع سلاح الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وقواتها المعروفة بإسم (أقازيان) التي تقدر الحكومة الاثيوبية عددها بحدود (250) ألف جنديا مدرب تدريب عالي، ومسلح تسليح ثقيل وفتاك، وإخضاع الإقليم لسلطات الحكومة الفيدرالية بموجب بنود الدستور، وإزالة الحكومة المنبثقة عن انتخابات الإقليم غير الشرعية التي أجريت في ايلول العام ٢٠٢٠(٤١).

كان الجيش الاتيري من اوائل المنضمين للقوات الاثيوبية في حربها ضد التيغراي نظراً للعداء التاريخي بين ارتيريا والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ، فقد تلقت الأولى هزيمة نكراء على يد الثانية إبان حرب العام ١٩٩٨ لذلك فإن إقصاء الجبهة من المشهد السياسي يصب في صالح الرئيس الارتيري أسياس افورقي الذي يرى فيها تهديداً واضحاً لوجود الدولة الارتيرية ، ليس بسبب الطموحات التغرينية في تحطيم استقلال إرتيريا الذي نالته بعد نضال ثلاثين عاما فحسب إنما بسبب النزعة الانفصالية التي أيقضت ووجدت لها صدى داخل اوساط التغرينيين الارتيريين تأثراً بالحرب والذين تشكل نسبتهم نصف الشعب الإريتري، لذلك فإن اسياس افورقي اعتقد أن له اسبابه المنطقية للمشاركة عسكرياً في حرب التيغراي(٤٢)، كما شاركت قوات اقليم الأمهرة اكثر قوميات اثيوبيا كراهية للتيغراي ولطالما حملتهم كل المظالم التي لحقت بهم منذ ابعادهم عن الحكم بعد الاطاحة بمنغستو هيلا مريام لتشويههم صورة الأمهرة وبأنهم مسؤولين عن قهر واضطهاد العرقيات الاثيوبية منذ العهد الامبراطوري(٤٣).

المطلب الثاني: اتفاق بريتوريا وهدنة السلام

في الايام الأولى من الصراع وعد آبي احمد بأن عملية انفاذ القانون في شمال اثيوبيا لن تأخذ أكثر من أيام معدودة وأنها عملية قانون ونظام، سريعة وغير دموية، وهو ما تم بالفعل، ففي الاسابيع الثلاثة الأولى من الحرب حققت القوات الحكومية تقدماً ملموساً وتمكنت من الاستيلاء على عاصمة الإقليم ميكلي، والمطار الرئيس فيها والمؤسسات العامة ومكتب الادارة الاقليمية، ليعلن بعدها بأن العملية العسكرية في الاقليم المضطرب اكتملت وهي في مراحلها الاخيرة، مؤكداً على تحرير آلاف الجنود الأثيوبيين الذين تم احتجازهم كرهائن من لدن مقاتلي الجبهة التغرينية بعد اقتحامهم وحدة القيادة الشمالية المتمركزة في الاقليم، كما حدد مهلة لمدة أسبوع خَيّر فيها مقاتلي الجبهة بين الاستيلاء أو

المواجهة، وهو مالم تكترث له الاخيرة، كما تمكنت قوات إقليم الأمهرة من السـيطرة على مناطق غرب التيغراي والتي لطالما ادعت عائديتها التاريخية لها ودخلت في صراع حدود مع التيغراي حولها(٤٤).

يعود الانتصار السريع الذي حققته القوات الحكومية في حربها ضد التيغراي الى الانسحاب التكتيكي الذي قام به مقاتلو الاقليم، إلا انهم بحلول مطلع العام 2021 طلوا برؤوسهم من مخابئهم وشنوا هجمات كبدت الجيش الاثيوبي خسائر فادحة، بعد أن تولى قيادة قوات الجبهة تسادكان جيبرتنسي الذي كان يقود الجبهة الاثيوبية في حربها ضد ارتيريا، وشنت الجبهة عملية عسكرية سميت بعملية (ألولا) ونجحت بإلحاق الهزيمة بالعديد من الفرق الاثيوبية وحلفائها من الأمهرة والارتيريين، واستعادة السيطرة على عاصمة الاقليم ميكلي وعلى عدد من المدن والبلدات حتى اقتربت القوات المقاتلة من حدود السودان وبسطت سيطرتها على مطار مدينة الحمرة الذي يبعد مسافة اربعين كيلومتر عن الحدود السودانية الاثيوبية، وقد دفع هذا التقدم التغريني الحكومة الاثيوبية الى تصنيف الجبهة كمنظمة ارهابية في الأول من آيار العام ٢٠٢١(٤٥).

ورداً على ذلك، وفي خطوة عُدّت تحدياً مباشراً لسلطة الحكومة في أديس أبابا، نشرت قوات إقليم التيغراي مشاهد مصورة تُظهر استعراض آلاف الأسرى من جنود الجيش الإثيوبي، وهو ما أعاد إلى الأذهان أحداث مطلع تسعينيات القرن الماضي، حين انهارت أعداد كبيرة من قوات نظام منغستو هيلا مريام وتراجعت عبر الحدود السودانية تحت ضربات مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي أيضا، الذين تمكنوا بعد ذلك بوقت قصير من الوصول إلى مركز السلطة. وفي ظل توالي الانتكاسات العسكرية، أعلنت الحكومة الفيدرالية في الثامن والعشرين من حزيران العام 2021 سحب قواتها من إقليم التيغراي وإقرار وقف إطلاق نار أحادي الجانب، مبررةً القرار بالرغبة في إتاحة الفرصة لنجاح الموسم الزراعي المرتبط بهطول الأمطار. غير أن تطورات الميدان عكست واقعاً مختلفاً، إذ لم تتمكن القوات الحكومية من الصمود أمام الهجمات المتصاعدة لقوات التيغراي، ولاسيما تلك التي شهدها شهر حزيران العام 2021، والتي مثّلت نقطة تحول في مسار الصراع المستمر منذ نحو ستة أشهر، وأسفرت عن بسط مقاتلي الجبهة سيطرتهم على معظم مناطق الإقليم (٤٦).

في الواقع ان هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في صمود الجبهة الشعبية التحرير التيغراي أمام الجيش الاثيوبي والارتيري وقوات دفاع الأمهرة منها:

أولاً: أسهم الانسحاب التكتيكي الذي نفذه مقاتلو التيغراي في المراحل الأولى من القتال في استدراج الجيش الإثيوبي إلى عمق الإقليم، وفق أسلوب حرب العصابات، الأمر الذي أدى إلى إطالة خطوط الإمداد وإضعافها، قبل أن يُصار إلى تطويق القوات المتقدمة من عدة محاور.

ثانياً: خاضت قوات التيغراي المعارك داخل حاضنتها الاجتماعية، وهو ما وفر لها قدراً من الحماية في ظل القصف المكثف، فضلاً عن انخراط السكان المحليين في القتال دعماً للجبهة، ولاسيما بعد ما شهدوه من انتهاكات جسيمة منسوبة إلى القوات الإثيوبية والإريترية، الأمر الذي عزز قناعة واسعة داخل الإقليم بأن التيغراي يتعرضون للاستهداف بموافقة حكومتهم وبمساندة أطراف خارجية.

ثالثاً: إن عدداً كبيراً من الضباط في الرتب العليا والوسطى، الذين كان قد تم تسريحهم في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب من قبل آبي أحمد، وهم في غالبيتهم من التيغراي، انضموا إلى الجبهة عقب إعلان الحرب، وتولوا قيادة العمليات العسكرية من داخل الإقليم(٤٧).

رابعاً: استفاد مقاتلو التيغراي من خبرتهم الطويلة في حرب العصابات، ومن معرفتهم الدقيقة بجغرافية الإقليم وتضاريسه الوعرة، التي تتيح لهم التخفي والمناورة في الجبال والأودية، وهي خبرة تراكمت منذ صراعهم مع نظام منغستو هايلي مريام، ما جعل طبيعة الأرض عاملاً مرجحاً لصالحهم في مواجهة قوات أقل دراية بها.

خامساً: تمكنت قوات التيغراي من الاستيلاء على كميات معتبرة من الأسلحة والعتاد عقب مهاجمة القاعدة العسكرية الإثيوبية في شمال البلاد، كما امتلكت القدرة على إعادة تأهيل الأسلحة المعطلة، ووجهت معظم مواردها نحو التسليح والتدريب، بما عزز من جاهزيتها القتالية. (٤٨).

وتأسيساً على ما سبق، فقد اعتقدت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، إن بإستطاعتها قيادة عجلة الانتصارات والمضي قدماً بها، لذلك فقد رفضت وقف إطلاق النار من جانب واحد، وطالبت بإستيفاء شروط معينة، منها انسحاب جميع القوات المسلحة الإثيوبية من الإقليم، وضمان ممر آمن لدخول المساعدات والتحقيق بانتهاكات حقوق الانسان، ولم تلق هذه المطالب أذن صاغية عند آبي احمد، فيما اكملت الجبهة التغرينية سيطرتها على باقي المناطق المجاورة للإقليم ، وفي تموز العام 2021 سيطرت الجبهة على غرب التيغراي وأمهرة وعفر لتصبح في منتصف الطريق الرابط بين اديس ابابا ومكلي ومؤدي الى ارتيريا ودخلت في تحالف مع تسع فصائل مسلحة معارضة لحكم آبي احمد(٤٩) وابرزها (جيش تحرير اوروموـ جبهة عفار الثورة، حركة تحرير بني شنقول، جيش تحرير غامبيلا، حزب كيمانت الديمقراطي، جبهة تحرير سيداما، جبهة مقاومة الدولة الصومالية) وقد أعلن عن هذا التحالف في العاصمة الأمريكية واشنطن في الرابع عشر من آب تحت اسم الجبهة

المتحدة للقوات الفيدرالية والكونفدرالية الاثيوبية، وقد أثارت هذه التسمية القلق وحملت ملامح التفكك والانهيار، وأعرب اضلاع الجبهة المتحدة عن زحفهم صوب العاصمة وإسقاط نظام آبي احمد، وفي نهاية تشرين الثاني العام 2021 وصل مقاتلو الجبهة الى مشارف العاصمة اديس ابابا بعد سيطرتهم على مدينة ديبري سينا التي تبعد بحدود 190 كيلومتر عن اديس ابابا، مما يعني أن النظام قاب قوسين أو ادنى من السقوط(٥٠).

وعلى الجانب الآخر، فقد أعلنت حالة الطوارئ في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا في الثاني من تشرين الثاني، وحشدت الحكومة المركزية وحلفائها قواها العسكرية للدفاع عن العاصمة وصد التقدم التغريني، واستدعى الجيش الاثيوبي قدامى المحاربين للقتال في صفوفه، كما دعا آبي احمد لتأسيس جيش من المدنيين وحض من يمتلك القدرة للقتال على اللحاق بصفوف الجيش واصفاً اياهم بأبناء اثيوبيا البارين، ومعرباً عن توجهه الى الخطوط الأمامية للقتال وقيادة المعركة ضد التغراي، وقد ظهر بلباس عسكري وهو يخاطب جنوده ويسلك المسالك الوعرة ويراقب بالمنظار مُعيداً للأذهان تقاليد ملوك اثيوبيا في الحروب، وكان لقراره هذا اثر في احياء معنويات جنوده وايقاف زحف مقاتلي التيغراي صوب العاصمة(٥١).

في العشرين من كانون الأول، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي انسحابها من إقليمي عفر والأمهرة، مبررةً الخطوة برغبتها في إتاحة فرصة لجهود السلام وفتح ممرات أمام وصول المساعدات الإنسانية، كما طالبت المجتمع الدولي بفرض حظر جوي فوق إقليم التيغراي ومنع توريد الأسلحة إلى كل من إثيوبيا وإريتريا. وجاء هذا الإعلان في أعقاب تقدم ملحوظ أحرزته القوات الحكومية، إذ تراجعت قوات التيغراي تحت وطأة القصف الجوي وكثافة استخدام الطائرات المسيرة التي حصل عليها الجيش الإثيوبي من حلفائه، ولاسيما من تركيا التي زودته بطائرات مسيرة من طراز بيرقدار TB2 عقب اتفاقية وُقعت بين الجانبين في صيف العام 2021، فضلاً عن طائرات مسيرة أخرى وفرتها كل من الإمارات العربية المتحدة والصين وإيران. كما أسهم تدخل القوات الإريترية في تعزيز الموقف العسكري للحكومة الاثيوبية، خاصة بعد أن اعتبرت ارتيريا أن توغل قوات التيغراي في إقليم عفر واقترابها من العاصمة الاثيوبية أديس أبابا قد يجعلها الهدف التالي في حال استمرار تقدمها (٥٢).

في مطلع العام 2022 بدأت بوادر السلام تلوح في الأفق، معطيةً بارقة أمل لإنهاء فصل النزاع هذا، إذ أن إعلان الجبهة التغرينية انسحابها من العفر وأمهرة يعد تحقيقاً لشرط آبي احمد في إجراء المفاوضات حتى وإن فسر الأمر على أنه دليل هزيمة نكراء، لذلك فقد أقدم آبي احمد على اتخاذ خطوات صوب المصالحة وفي مطلع العام 2022 أعلنت حكومته الافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين كان من بينهم قادة في الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ومنهم سجات نيغا أحد مؤسسي الجبهة، وأكد بيان الحكومة على أن هذه الخطوة تمهيد لحل مشاكل البلاد بطريقة سلمية غير عنيفة، وعند وضع مشروع الموازنة العامة لعام 2022 جاء فيها افتراض بإنتهاء الحرب وحصول إقليم التيغراي على نصيبه من موازنة البلاد البالغة اثني عشرة مليار بر اثيوبي(٥٣).

في الرابع والعشرين من آذار العام 2022 أُعلن عن سريان هدنة إنسانية مفتوحة تهدف إلى السماح بدخول مساعدات الإغاثة العاجلة إلى نحو خمسة ملايين شخص في إقليم التيغراي كانوا يواجهون خطر المجاعة ونفاد الأدوية، وجاءت هذه الخطوة في أعقاب جهود دبلوماسية قادها مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى القرن الأفريقي ديفيد ساترفيلد، وأسفرت عن توافق مبدئي بين الأطراف المعنية. وقد نظر عدد من المراقبين إلى هذه الهدنة بوصفها مدخلاً محتملاً لتهيئة الأجواء نحو تسوية أوسع، إذ ما جرى الالتزام بها وتنفيذها بصورة فعّالة، فضلاً عن كونها اختباراً لبناء الثقة بين الإقليم والحكومة الفيدرالية في إثيوبيا (٥٤).

وفي خطاب له أمام البرلمان الاثيوبي أعلن آبي احمد في الرابع عشر من حزيران العام 2022 عن تشكيل لجنة يقودها وزير الخارجية الاثيوبي ديميكي ميكونين تتولى دراسة ملف مفاوضات السلام مع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وقد باشرت عملها في الشهر التالي(٥٥)، بيد أن الهدنة التي أُريد لها الاستمرار نُقضت بعد خمسة شهور من الشروع بتنفيذها وسقط الجميع في اختبار الثقة، ليعاد استئناف القتال مجدداً في الرابع والعشرين من آب، وأعلن سلاح الجو الإثيوبي أنه أسقط طائرة تحمل اسلحة موجهة الى إقليم التيغراي قادمة من الأجواء السودانية، فيما ألقت الجبهة التغرينية مسؤولية انهيار الهدنة على عاتق الحكومة الإثيوبية التي استخدمت الجوع كسلاح حرب وفرضت على الإقليم وشعبه حصار مطبق طوال شهري تموز وآب إلا قليل من شحنات الدواء والغذاء والأسمدة على حد تعبيرها(٥٦).

وخلال هذه الفترة، باشر المبعوث الأميركي الجديد إلى القرن الأفريقي مايك هامر جهوداً دبلوماسية مكثفة، إذ عقد ثلاث جولات تفاوضية غير معلنة، جمع فيها ولأول مرة منذ اندلاع الصراع في إثيوبيا الأطراف المتحاربة على طاولة واحدة. وقد استضافت العاصمة الكينية نيروبي هذه

الجولات برعاية الرئيس الكيني آنذاك أوهورو كينياتا، فيما عُقدت إحداها في جزيرة سيشل، وكان آخرها في التاسع من أيلول العام ٢٠٢٢، وتمحورت المباحثات حول التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، غير أنها لم تُفضِ إلى نتائج ملموسة، إذ انتهت دون تحقيق اختراق حقيقي في مسار الأزمة (٥٧).

ومع تصاعد حدة المعارك دخل الاتحاد الأفريقي مجدداً على خط الأزمة ليعرض في الخامس من تشرين الأول العام 2022 وساطته لإنهاء النزاع الدائر في اثيوبيا منذ أقل من عامين، لكن السؤال الذي يطرح هنا، هو لماذا وافق الجانبان على مفاوضات الصلح بعد تعنت شديد من الطرفين طوال الفترات الماضية؟ بل أن الجانبين أعلنا في ايلول من العام نفسه رغبتهما بعملية سلام يقودها الاتحاد الافريقي بالتحديد، بعد أن رفضا مراراً مبادرات الاتحاد السابقة، لدرجة إن الحكومة الاثيوبية كانت تعده وسيطاً غير نزيه واتهمته باستغلال اجهزته المتعددة في النزاع لصالح الإقليم على حساب المركز، كما تجاهلت وساطته في أول اسبوعين من الصراع واعلنت حال وصول مبعوثيه الخاصين الذي كانوا على مستوى رؤساء جمهورية أن العملية العسكرية في شمال البلاد ماضية، كما رفضَ ممثلو الجبهة التغرينية مقابلتهم ايضا (٥٨).

وللإجابة على هذا السؤال، نقول أن هناك ثمة عوامل دفعت الجانبين لسلوك طريق المفاوضات وهي:

أولاً: أدرك الطرفان تدريجياً صعوبة حسم الصراع عسكرياً، فمن جانب الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، تبين أن استمرار القتال لن يفضي إلى نتائج حاسمة، بل سيؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية وتعميق المعاناة الإنسانية في الإقليم، لاسيما خلال الأشهر الأخيرة مع نفاد الطاقة والمواد الغذائية والأدوية، الأمر الذي أدى إلى وفاة عدد من السكان بأمراض يمكن علاجها بأدوية بسيطة نتيجة انعدامها. كما اتضح للجبهة أن المواجهة مع الحكومة الاثيوبية لن تسهم في إسقاط شرعية حكومة آبي أحمد أو تمهّد لعودتها إلى الحكم، في ظل غياب قاعدة شعبية مؤيدة لها خارج إقليم التيغراي، فضلاً عن فوز آبي أحمد وحزب الازدهار بأغلبية واضحة في الانتخابات التي جرت في الحادي والعشرين من حزيران العام 2021، أما من جانب الحكومة الإثيوبية، فقد أدت الحرب إلى إنهاك الاقتصاد الوطني، خاصة مع تراجع الدعم الغربي وفرض عقوبات على اثيوبيا بسبب استمرار العمليات العسكرية في الإقليم. وكان من أبرز تلك الضغوط موافقة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، في نيسان العام 2022، على مشروع قانون يهدف إلى فرض عقوبات على إثيوبيا ضمن ما عُرف باسم قانون السلام والاستقرار في إثيوبيا، والذي منح الإدارة الأمريكية صلاحية تعليق المساعدات المالية والعسكرية لإثيوبيا ومعاقبة المسؤولين المتورطين في استمرار الصراع (٥٩).

ثانياً: سعي رئيس الوزراء آبي أحمد، الحائز على جائزة نوبل للسلام، إلى تحسين صورته مجدداً أمام العالم الغربي بعد أن تراجعت بشكل ملحوظ نتيجة الحرب التي خاضتها حكومته ضد إقليم التيغراي. كما حاول استعادة الزخم الغربي سياسياً واقتصادياً لدعم إثيوبيا، خاصة بعد قرار الاتحاد الأوروبي في منتصف كانون الثاني العام 2021 تعليق مساعداته للحكومة الإثيوبية البالغة 107 ملايين دولار أمريكي، احتجاجاً على أوضاع حقوق الإنسان والانتهاكات المرتبطة بالحرب، وفي هذا السياق، أراد آبي أحمد أيضاً التأكيد على صورته بوصفه قائداً داعماً للسلام في بلاده وفي أفريقيا. فبعد أن تمكنت القوات الحكومية من استعادة زمام المبادرة العسكرية في الأشهر الأخيرة من العام 2021 – وهو العام الذي شهد انتكاسات عسكرية للحكومة في مراحل سابقة من الحرب – اتجه إلى تبني خيار الهدنة وطرح مبادرات للحوار مع مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي. كما سمح بزيادة تدفق المساعدات الإنسانية إلى الإقليم المتضرر، حتى وصلت إلى نحو 1100 شاحنة مساعدات إغاثية مقدمة من 95 منظمة دولية، إضافة إلى 236 رحلة جوية لنقل المساعدات من أديس أبابا إلى مدينة مكيلي(٦٠).

ثالثاً: شهد المشهد الأمني الداخلي في إثيوبيا خلال تلك الفترة اضطراباً ملحوظاً، إذ طرأت تحولات كبيرة عكست عجز الحكومة عن السيطرة الكاملة على تعقيدات الوضع الأمني. فعلى الرغم من إعلان الهدنة الإنسانية، استمرت الاشتباكات بين القوات التابعة لإقليمي عفر وأمهرة من جهة، وقوات الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي من جهة أخرى. كما اندلعت نزاعات داخل إقليم أمهرة بين جماعات مسلحة والحكومة الإثيوبية، بعد أن أبدى بعض الفاعلين المحليين قلقهم من توجه رئيس الوزراء آبي أحمد نحو خيار التسوية السلمية مع التيغراي، وفي الوقت ذاته، تصاعدت أعمال العنف في إقليم بني شنقول–جوموز، وهو الإقليم الذي يحتضن سد النهضة الإثيوبي الكبير، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن تأثير هذه الاضطرابات في سير مشروع السد. كذلك دخلت القوات الحكومية في مواجهات مسلحة مع كل من جبهة تحرير أورومو وجبهة تحرير جامبيلا بعد نحو شهر من إعلان الهدنة الإنسانية في شمال البلاد، وهو ما أسفر عن سقوط ضحايا ووقوع عمليات قتل خارج نطاق القانون. وقد أدى تعدد بؤر الصراع واتساع رقعتها إلى إنهاك الجيش الإثيوبي نتيجة انخراطه في جبهات قتالية متعددة في آن واحد (٦١).

رابعاً: كما أسهمت التغييرات التي طرأت على الخريطة السياسية الإقليمية في التأثير في مسار النزاع، ولا سيما بعد الانتخابات الرئاسية في الصومال التي جرت في الخامس عشر من أيار العام 2022، وأسفرت عن فوز حسن شيخ محمود بالرئاسة وهزيمة محمد عبد الله فرماجو، الذي كان يُعد حليفاً لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد وأحد أطراف التحالف الإقليمي المعروف باسم الحلف الكوشي الذي ضم كلاً من إثيوبيا وإريتريا والصومال، وعُرف عن حسن شيخ محمود تمتعه بعلاقات إيجابية مع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، إذ سبق أن حضر الذكرى الأربعين لتأسيسها في أديس أبابا العام 2015 خلال ولايته الرئاسية الأولى. وبعد إعلان فوزه، بادر رئيس الجبهة ديبرصيون جبرميكائيل إلى تهنئته، معلناً استعداد الجبهة للتعاون من أجل تحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة استناداً إلى العلاقات التاريخية بين الجانبين. كما أكد المتحدث باسم الجبهة غيتاتشو رضا هذا التوجه، إذ أشار في بيان عبر موقع تويتر إلى أن نتائج الانتخابات الصومالية تمثل مؤشراً على تراجع مشروع التحالف الإقليمي في القرن الأفريقي، وقد أضفت هذه التطورات بُعداً جديداً تمثل في تراجع تماسك التحالف الثلاثي (٦٢).

وتزامن ذلك مع التوتر غير المعلن في العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا منذ منتصف العام 2021، عقب انسحاب القوات الإثيوبية من إقليم التيغراي وإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد دون إخطار مسبق للحكومة الإريترية، الأمر الذي أدى إلى تكبد القوات الإريترية خسائر بشرية كبيرة. كما أبدى قادة في الجيش الإثيوبي استياءهم من سلوك القوات الإريترية في مناطق العمليات، حيث أقامت حواجز تفتيش كانت تمرّ عبرها القوات الإثيوبية بعد الحصول على إذن من القادة الإريتريين. وفي المقابل، أبدت إريتريا تذمرها من استجابة آبي أحمد للضغوط الغربية، لا سيما السماح بإجراء تحقيقات محلية ودولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب خلال الصراع، وهي التحقيقات التي أشارت إلى تورط أطراف النزاع كافة، لكنها حمّلت القوات الإريترية النصيب الأكبر من المسؤولية، وأفضت إلى فرض عقوبات من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على عدد من الكيانات والشخصيات الإريترية، في حين لم تشمل العقوبات الحكومة الإثيوبية، وهو ما عزز الشعور لدى الحكومة الإرتيرية بأن اثيوبيا بدأت تتخلى عنها تدريجياً(٦٣).

أعلن الإتحاد الإفريقي أن مسار التفاوض سيقوده مبعوثه الخاص إلى القرن الأفريقي أولوسيغون أوباسانغو، غير أن الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي اعترضت على تكليفه، متهمةً إياه بالانحياز إلى الحكومة الإثيوبية بحكم علاقته مع رئيس الوزراء آبي أحمد، وطالبت بمشاركة الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا في رعاية المفاوضات. وقد استجاب الاتحاد لهذا الطلب، كما انضم إلى الوساطة نائب رئيس جنوب أفريقيا السابق فومزيل ملامبو نجوكا. وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول العام 2022 انطلقت مفاوضات السلام بين الحكومة الإثيوبية وممثلي الجبهة في بريتوريا، العاصمة الإدارية لجنوب أفريقيا، واستمرت على مدى عشرة أيام متواصلة، لتتوج بالتوصل إلى اتفاق قبل يوم واحد من الذكرى السنوية الثانية لاندلاع الحرب في الثاني من تشرين الثاني العام 2022. وقد وقّع الاتفاق كل من المتحدث باسم الجبهة جيتاشيو رضا، ورضوان حسين مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإثيوبي، وبحضور ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، وأكد الطرفان في بيان مشترك اتفاقهما على إسكات السلاح ووقف دائم لإطلاق النار وإنهاء الصراع المستمر منذ عامين في شمال إثيوبيا (٦٤).

ونصت بنود الاتفاق على ما يأتي:

أولاً: وقف دائم لإطلاق النار بين الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ودخول القوات المركزية العسكرية والحكومية للإقليم.

ثانياً: تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة الإقليم تحظى بموافقة الحكومة المركزية في أديس ابابا، إلى حين تنظيم انتخابات تشريعية في الإقليم في مدة اقصاها عامان، مع تعهد الحكومة الاثيوبية بإعادة اعمار البنية التحتية المتضررة من الحرب في اقليم التيغراي والاقاليم المجاورة له الأمهرة وعفر.

ثالثاً: نزع سلاح الجبهة وتسريح مقاتليها، ورفع اسمها من قوائم الارهاب والسماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية في البلاد كحزب سياسي.

رابعاً: تشكيل لجان خاصة للنظر بقضايا الانتهاكات الانسانية ومسائل العدالة الإنتقالية.

خامساً: رفع الحصار عن الإقليم والسماح الفوري بدخول المساعدات وإعادة الخدمات ولاسيما الكهرباء والاتصالات، ودفع الأموال المستحقة له.

سادساً: حل مشكلة النزاع الحدودي حول منطقة غرب التغراي طبقاً لدستور البلاد (٦٥).

تعزّز اتفاق بريتوريا عبر جولة مفاوضات لاحقة عُقدت في نيروبي، وأفضت في الثاني عشر من تشرين الثاني العام 2022 إلى توقيع ترتيبات أمنية مكملة هدفت إلى تثبيت وتنفيذ ما تم التوصل إليه في بريتوريا. ونصت الترتيبات على وضع برنامج زمني لنزع السلاح بصورة شاملة من

مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، بحيث يُستكمل تسليم الأسلحة الثقيلة خلال عشرة أيام من مصادقة القادة العسكريين على الجدول التنفيذي، على أن يجري تسليم بقية الأسلحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، كما اشترطت الترتيبات أن يتزامن نزع السلاح الثقيل مع انسحاب القوات الأجنبية والقوات غير المنضوية ضمن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، من دون أن يرد في النص تحديد صريح لهوية تلك القوات (٦٦).

يتضح من بنود الاتفاق أن الطرف الأكثر تضرراً منه كانت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، إذ أسهمت مخرجاته في تقليص دورها السياسي والعسكري، وأضعفت فرص عودتها إلى موقع الهيمنة داخل بنية الحكم الاتحادي. وعلى الرغم من أن الحكومة الإثيوبية أبقت على الكيان السياسي للجبهة من خلال رفعها من قوائم الإرهاب والسماح لها باستئناف نشاطها والمشاركة في الحياة العامة، فإن جوهر قوة الجبهة تاريخياً كان يرتكز على ثقلها العسكري، الذي مكنها لثلاثة عقود من احتكار السلطة على مستوى الدولة، مع أنها تمثل أقلية سكانية محدودة مقارنة بقوميات أكبر عدداً وأكثر انتشاراً داخل البلاد (٦٧).

وعليه، جاءت ردود الفعل من داخل القومية التغرينية معارضة للاتفاق بصورة واضحة، إذ اتهمت بعض الأطراف الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بالخيانة. وفي تظاهرات نظمها أفراد من الجالية التغرينية في الخارج، أشار المحتجون إلى أن الجبهة لا تمثل سوى نفسها، وأنها مجرد طرف بين أطراف تغرينية متعددة. كما رفض حزب سيلاسي وياني تيغراي المعارض مضامين الاتفاق، مؤكداً على أنه أُبرم بين الحكومة في إثيوبيا والجبهة فقط، والدليل على ذلك أنه وقع باسم الجبهة وليس باسم شعب الإقليم. وتعهد الحزب بمواصلة الكفاح إلى حين تحقيق الاستقلال استناداً إلى أحكام الدستور، ولا سيما المادة ٣٩ التي تنص على حق القوميات في تقرير مصيرها، وصولاً إلى إقامة دولة تغرينية مستقلة (٦٨).

ومن أبرز المآخذ على الاتفاق أنه لم يُشرك الأطراف المحلية والإقليمية التي شاركت في القتال، ولاسيما إقليم الأمهرة وإريتريا، الأمر الذي أثار اعتراضات في الأوساط الأمهرية وتساؤلات بشأن مبررات استبعادهم من مسار التسوية. ويعود جانب من الاعتراض إلى أن الاتفاق أحال معالجة قضية منطقة غرب التيغراي إلى نصوص الدستور الفيدرالي لعام 1995، في حين يرفض قطاع من النخب الأمهرية هذا الدستور أصلاً، باعتباره — من وجهة نظرهم — بأنه أنهى هيمنتهم التقليدية على الحكم التي تراجعت منذ عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي. وانطلاقاً من ذلك، يبدو من غير المرجح أن يقبل إقليم الأمهرة بالتخلي عن غرب التيغراي وإعادتها إلى التيغراي، لا سيما أن هذه المنطقة تمثل المنفذ البري الأهم الذي يتيح للإقليم التواصل مع الخارج، بما يحمله ذلك من أبعاد استراتيجية تتصل بخطوط الإمداد. وحتى في حال اللجوء إلى استفتاء شعبي لحسم تبعية المنطقة المتنازع عليها، فإن المعطيات الديموغرافية المستجدة — في ظل نزوح أعداد كبيرة من السكان التيغرينيين منها — قد تجعل نتائج أي تصويت غير مرجحة لصالح التيغراي (٦٩).

وعلى صعيدٍ ذي صلة، ظلّت الهواجس المرتبطة بموقف إريتريا تمثل أحد أبرز مصادر القلق بالنسبة للموقعين على الاتفاق، إذ أشار الوسيط الكيني أوهورو كينياتا، في تعليقه على مسار التسوية، إلى احتمال وجود أطراف فاعلة قد تعمل على تقويض عملية السلام، في تلميح فُهم على نطاق واسع بوصفه إشارة غير مباشرة إلى الحكومة الإريترية. ويُعزى ذلك إلى أن الحرب، التي كانت إريتريا أحد أطرافها الرئيسة، لم تُفضِ إلى تحقيق الهدف الذي سعت إليه عند مشاركتها في الحرب، والمتمثل في القضاء النهائي على الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي وإجهاض مشروعها القائم على توحيد التيغرينيين في إطار سياسي واحد، وهو مشروع يُنظر إليه في ارتيريا بوصفه مصدر تهديد محتمل لاستقلال الدولة. كما أن الرئيس الإريتري أسياس أفورقي يمتلك أدوات ضغط متعددة، من بينها استضافة جماعات معارضة للجبهة تُعرف بإسم دمهيت، فضلاً عن وجود تشكيلات عسكرية من الجيش الإثيوبي وحركات مسلحة مثل جيش تحرير أورومو وميليشيات بني شنقول–جوموز، الأمر الذي يجعل تأليب أي من هذه الأطراف كفيلاً بنسف اتفاق بريتوريا وزعزعة استمراريته (٧٠).

أما عن مستوى تنفيذ الاتفاق حتى الآن، فلم يتجاوز بسقف تطبيقه سوى نزع الاسلحة الثقيلة وتسريح خمسين الف مقاتلا من صفوف الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وشطبها من قوائم الارهاب في الثاني والعشرين من آذار العام 2023 وفي اليوم التالي أعلن عن تشكيل حكومة انتقالية برئاسة جيتاشو رضا المقرب من آبي احمد(٧١) وإقصاء دبريصيون جبراميكائيل وحكومته المنبثقة عن انتخابات العام 2020 والتي كانت احد اسباب اندلاع الحرب بعد تنظيم الانتخابات متحدياً بذلك الحكومة المركزية، فيما لاتزال القوات الأمهرية والاثيوبية موجودة في إقليم التيغراي على الرغم من أن الجدول الزمني لإنسحاب القوات الاجنبية من الإقليم قد حددت بثلاثين يوما كحد اقصى، كما يعاني سكان الإقليم ايضاً من قلة الخدمات ولم يولوا الجرحى أي اهتمام يذكر ولم يعد النازحين لمساكنهم بعد(٧٢).

المطلب الثالث: التداعيات الإنسانية والسياسية والاقتصادية للنزاع في إقليم التيغراي

عادةً ما تمتد عواقب الحروب الى ما هو أبعد من الموت المباشر وبالإضافة للخسائر البشرية فإن الصراعات المسلحة لاسيما الداخلية تُولد اوضاعاً جديدة على المستويات الانسانية والسياسة والاقتصادية، وهو ما تمخض عن حرب التيغراي، فعلى الصعيد الانساني كانت هذه الحرب أكثر الحروب فتكاً ووحشية، لكن من المستحيل تقدير العدد الحقيقي لقتلاها بسبب قيود الاتصال والمعلومات المفروضة على الاقليم إذ منعت الحكومة بموجب قانون الطوارئ دخول الصحفيين لإقليم التيغراي، وقطعت الانترنت عنه بالشكل الذي عزله عن العالم، لكن يرجح أن ما بين ٣٨٠ الى 600 الف مدني فقدوا ارواحهم فيها،٩٠ الف منهم قضوا بسبب الجوع ونقص الرعاية الصحية والأدوية، وبات الغذاء والاضطهاد الجنسي اسلحة هذه الحرب، إذ منعت الحكومة الاثيوبية قوافل الإغاثة من الدخول للإقليم كما نُهبت وسُرقت مواد الشاحنات الإغاثية من الجماعات المقاتلة بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي(٧٣).

وعلى صعيد ذي صلة، فقد بلغ العدد الاجمالي للنازحين بسبب النزاع وبحسب منظمات دولية حوالي سبعة ملايين انسان ما بين داخل اثيوبيا وخارجها استضاف السودان معظمهم، كما طالت آثار الحرب الأقاليم المجاورة كالعفر والأمهرة، مما جعل عشرين مليون انسان في قلب المعاناة (٧٤)، لاسيما مع انقطاع الكهرباء والخدمات الاخرى، ونشرت الوكالة الأميركية للفضاء (ناسا) صوراً التقطت من الفضاء ليلاً اظهرت الإقليم بقعة سوداء اللون غارقة بظلام دامس على مدار عشرين شهراً (٧٥).

لقد سلطت هذه الحرب الضوء على الحقد والتمزق الذي تعانيه قوميات المجتمع الاثيوبي، وتجلى ذلك من خلال اعتماد سياسة الاغتصاب والاضطهاد الجنسي بين الإثنيات المتحاربة، إذ وثقت التقارير عن وقوع (128) حالة اغتصاب وعنف جنسي وشوهدت نساء تساق الى المدارس التي تحولت الى ثكنات عسكرية، ويتم الاعتداء عليها، كما استخدمت المدارس للقيام بإعدامات ميدانية للمحتجزين تعسفاً فضلاً عن القتل الجماعي بالقصف العشوائي والغارات الجوية وحرق الاحياء ونبش القبور والترحيل القسري والتغيير الديمغرافي لاسيما في المناطق الحدودية التي تربط اقليم التيغراي والأمهرة وأرتيريا(٧٦).

وخلص تقرير اجرته لجنة دولية شُكلت في كانون الاول العام 2021 بأن الاطراف المساهمة في الحرب جميعها قد شاركت بالانتهاكات لكنها حملت القوات الارتيرية النصيب الأكبر منها، فيما أشارت الى أن الانتهاكات من القوات الأمهرية والارتيرية لازالت مستمرة حتى بعد توقيع اتفاق بريتوريا، وقد حاولت الحكومة الاثيوبية ايقاف عمل هذه اللجنة كما أوقفت عمل اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعب متهمةً تقارير هذه اللجان بالتسيس وعرقلة تنفيذ مضامين اتفاق السلام (٧٧).

وفي الجانب السياسي، فقد بدأ آبي احمد استغلال الاتفاق لصالحه كما أعلن بعيد توقيعه بأن سيعمل على تأطيره كجزء من برنامج أوسع للإصلاحات بقيادة حكومته، فأعلن عن عزمه تطبيق عملية انفاذ القانون مجدداً واستنساخها في اقاليم البلاد الأخرى، بإصدار قرار في التاسع من نيسان العام 2023 ينص على تفكيك القوات العسكرية التي أنشأتها بعض الولايات خارج إطار الدستور ودمجها في اجهزة الأمن المركزية أو الحياة المدنية، مشيراً الى أن اثيوبيا تواجه انقلاباً بسبب هذه المجاميع غير الشرعية التي أقدمت على تنظيم نقاط تفتيش غير قانونية وعمليات تهريب وقطع طرق، مما آثار امتعاض الولايات الاثيوبية لتبدأ جولة جديدة من النزاع المسلح لكن هذه المرة ليس مع التيغراي وإنما مع الأمهرة حلفائه السابقين والأوروموـ ويبدو أن رئيس الوزراء خلُص إلى استنتاج مفاده أن الاعتماد على القوة الساحقة، ونقص المعلومات، وظروف المجاعة، والانتهاكات الأمنية، يمكن أن تُشكل أدوات فعّالة لإخضاع المتمردين(٧٨).

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد أسهم اتفاق السلام المبرم بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي في إثارة التوتر في العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا مجدداً، وعادَ آبي أحمد في السادس عشر من تشرين الأول العام 2022 إلى الحديث عما وصفه بالحقوق التاريخية والجغرافية والاقتصادية لإثيوبيا في الحصول على منفذٍ على البحر الأحمر. وقد حمل هذا التصريح دلالاتٍ توحي بإمكانية تصاعد التوتر في العلاقة بين البلدين، بعد فترةٍ سادَ فيها قدرٌ من التقارب والتعاون، الأمر الذي جعل المنطقة في حالة ترقب لما قد تؤول إليه هذه المواقف في المرحلة المقبلة (٧٩).

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تكبدت إثيوبيا خسائر جسيمة نتيجة حرب التيغراي، إذ ارتفع معدل التضخم إلى نحو 33%، وهربت رؤوس الأموال والمستثمرون خارج البلاد، ما عرقل جهود التنمية التي وعد بها رئيس الوزراء آبي أحمد. وتفاقمت هذه التداعيات بسبب الإغلاق العالمي الذي شهدته معظم دول العالم إثر جائحة كوفيد-19، إضافة إلى موسم الجفاف الذي أثر بشكل مباشر في الزراعة. وأشارت تقديرات

الأمم المتحدة إلى أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب بلغت نحو مليار دولار. وقد شهد الاقتصاد الإثيوبي تراجعاً حاداً في النمو، فبعد إن كان واحداً من أسرع اقتصادات العالم نمواً بمعدل 10% في العام 2019، انخفض النمو إلى 2% في العام 2021، فيما خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للناتج المحلي الإجمالي إلى 3% في العام 2022، بينما ارتفعت ديون البلاد إلى نحو 28 مليار دولار (٨٠).

وفي هذا السياق، وضعت الحكومة الإثيوبية برنامجاً لإعادة إعمار المناطق المتضررة بتكلفة تقديرية بلغت نحو 25 مليار دولار ضمن خطة خمسية، مع العلم أن الدمار لم يقتصر على إقليم التيغراي، بل شمل أيضا أقاليم الأمهرة والعفر. وقد طالبت الحكومة المجتمع الدولي والدول المانحة والجهات التنموية بالمساهمة في تمويل هذا البرنامج، نظراً لعجزها عن تغطيته بمفردها، إلا أن هذه الأطراف لم تستطع تقديم الدعم الكامل بسبب تعثر تنفيذ بعض بنود اتفاق بريتوريا. ويبدو أن إثيوبيا لم تستفد من الدروس السابقة، إذ اندلعت بعد أشهر قليلة من انتهاء حرب التيغراي جولات جديدة من الصراع مع بعض الأقاليم الداخلية، في ظل عالم مليء بالكوارث والأزمات، مما حدّ من اهتمام الدول بهذه الأزمة، خاصة مع نشوب الحرب الروسية–الأوكرانية في شباط العام ٢٠٢٢ وانشغال العالم بها (٨١).

الخاتمة:

يمكن النظر إلى الحرب التي شهدها إقليم التيغراي خلال عامي 2020–2022 بوصفها تجسيداً لأزمة بنيوية مزمنة في الدولة الإثيوبية، تتمثل في التوتر المستمر بين المركزية السياسية ومتطلبات الفيدرالية في مجتمع متعدد الإثنيات، فمنذ نشأة الدولة الحديثة، عانت إثيوبيا من أنماط حكم غير منسجمة مع تركيبتها الاجتماعية، وهو ما جعل الصراع على السلطة والهوية يتكرر بأشكال مختلفة، وإن تغيرت أدواته وخطاباته.

وعلى الرغم من أن إقرار النظام الفيدرالي في منتصف تسعينيات القرن العشرين والذي مثلَ نظرياً استجابة تاريخية لمطالب القوميات الإثيوبية ومرتكزاً دستورياً للاعتراف بالتعددية العرقية والسياسية، إلا أن الممارسة العملية أفرغت هذا النظام من محتواه الحقيقي، وجرى توظيف أدوات الفيدرالية بصورة انتقائية، وربطت الحقوق الدستورية للأقاليم بميزان القوة السياسية والولاء للمركز، الأمر الذي أبقى على جوهر مركزي إقصائي بواجهة فيدرالية شكلية، ولم ينجح في القطيعة مع الإرث الإمبراطوري والعسكري في إدارة الدولة.

وفي هذا السياق، جاءت سياسات رئيس الوزراء آبي أحمد، ولا سيما توجهه نحو إعادة تكريس المركزية، لتعيد فتح جراح لم تندمل بعد، وتثير مخاوف القوميات من تقويض المكتسبات الفيدرالية، وقد شكل هذا التوجه أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في اندلاع الحرب مع إقليم التيغراي في أواخر العام 2020، إلى جانب أسباب سياسية وأمنية وقانونية أخرى.

وعلى المستوى العسكري، قد يكون ميزان القوى في النزاع في إقليم التيغراي قد مال لمصلحة الحكومة الفيدرالية، حيث تم تحجيم الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ونزع سلاحها جزئياً، وإنهاء سلطتها السياسية في الإقليم، فضلاً عن خسارتها لأجزاء من أراضيه. كما أفضت الحرب إلى تصدعات داخلية عميقة في صفوف الجبهة، وأضعفت مكانتها القيادية داخل المجتمع التيغريني، وانتهت بتوقيع اتفاق سلام أنهى العمليات العسكرية المفتوحة، لكنه ترك أسئلة جوهرية معلّقة بشأن مستقبل الإقليم والجبهة على حد سواء.

غير أن هذه النتائج، على أهميتها الظرفية، لا تمثل حلاً جذرياً للأزمة، لا بالنسبة لإقليم التيغراي ولا للدولة الإثيوبية ككل. فالقضاء العسكري على خصم سياسي، أو إضعافه تنظيمياً، لا يعني بالضرورة إنهاء دوافع الصراع، خاصة في ظل انتشار السلاح، وتعدد القوى القومية المسلحة، واستمرار اختلالات النظام السياسي. وعليه، فإن خطر تجدد النزاعات يبقى قائماً ما لم تُعالج الأسباب البنيوية التي أفرزتها.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن مسار التسوية المستدامة في إثيوبيا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر إعادة بناء العقد السياسي على أسس تشاركية حقيقية، تقوم على توزيع عادل للسلطة والثروة، واحترام فعلي لصلاحيات الأقاليم، وفصل واضح بين الانتماء العرقي وتولي المناصب السيادية، بما يعزز مفهوم المواطنة على حساب المحاصصة والهويات الضيقة. إن مثل هذا التحول وحده كفيل بكسر حلقة العنف المتجددة، ووضع البلاد على مسار استقرار طويل الأمد، يجنّبها تكرار حروب داخلية تتناسل من رحم أزماتها غير المحسومة.

1) عبد الوهاب الطيب بشير، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية 1930–٢٠٠٧، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص١٦١.
2) هايدي الشافعي، جنوب غرب إثيوبيا مسمار إضافي في نعش اثيوبيا الموحدة، المرصد المصري، القاهرة، ٢٠٢١، ص٣.
3) امال ابراهيم محمد إدريس، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا بين صواب الفكرة وتعقيدات التطبيق، مجلة دراسات افريقيا، الخرطوم، العدد 59، حزيران 2018، ص٦٧.
4) فيحاء كامل عباس الفتلاوي، اثيوبيا دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2009، ص١٠١.
5) زينب عبد العال سيد رمضان، موقع اثيوبيا وأثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الجغرافية العربية، القاهرة، العدد169، كانون الثاني ٢٠٢٢، ص٨٥.
6) اسعد غوثاني، ارتيريا تاريخا وثورة، (د. م)، (د.ت)، ص ١٦.
7) عثمان صالح سبي، تاريخ ارتيريا، شركة النهار للصحافة، بيروت ،١٩٧٤، ص ١٧١.
8) عبد الملك عودة، نهاية النظام الإمبراطوري في اثيوبيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٣٨، السنة ١٠، تشرين الأول ١٩٧٤، ص ١٤٨–١٤٩.
9) صحيفة العراق، بغداد، العدد٢٦٩٣، ١٠ كانون الأول ١٩٨٤.
10) عصام عبد الحسين نومان وهيثم محي طالب، الموقف الأميركي من الثورة الاثيوبية عام ١٩٧٤، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد٤١، كانون الأول ٢٠١٨، ص ١٣٢.
11) راؤول فالديس فيفو، اثيوبيا الثورة المجهولة، ترجمة زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨، ص١٧٥.
12) نجوى امين الفوال، اثيوبيا تجربة العقد الأول بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٧٦، نيسان ١٩٨٤، ص٢٨–٢٩.
13) عندبرهان ولد قرقيس، ارتيريا في مفترق الطرق قصة انتصار خيانة وأمل، شركة الكتاب الاستراتيجي للنشر والحقوق، لندن، ٢٠٢٣، ص٣٦٨.
14) مجلة ألف باء، بغداد، العدد ٨٠٢، ١٩٨٤، ص ٢٣.
15) YEARS OF WAR AND FAMINE IN ETHIOPIA, New York, September An Africa Watch Report, EVIL DAYS 30 1991, P.P 210–212.
16) مجلة النهضة، بغداد، العدد ٨٨١، 22 أيلول ١٩٨٧؛ مجلة الصياد، باريس، العدد ٢٠٨١، 19 ايلول ١٩٨٧.
17) مجلة الأفق، قبرص، العدد٢٤٤، ٢٥ آذار ١٩٨٩؛ صحيفة الاهرام، القاهرة، العدد ٣٧٤١٦، ١٨ آذار ١٩٨٩؛ صحيفة الانباء، الكويت، العدد ٤٨١١، ٢١ آذار ١٩٨٩.
18) صحيفة الثورة، بغداد، العدد ٧٦٣٥، ٣٠ آذار ١٩٩١؛ صحيفة القبس، الكويت، العدد٩١٠٢، ١٢ آيار ١٩٨٩.
19) صحيفة الوطن، الكويت، العدد ٥٠٦٠، ٢١ آذار ١٩٨٩.
20) محمد احمد عبد اللطيف محمد، التطور السياسي لجبهة تحرير اوروموا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٤٧.
21) فتحي حسن عطوة، اثيوبيا ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٧، حزيران ١٩٨٩، ص١٨٣.
22) صحيفة الثورة، بغداد، العدد٧٦٢٨، ٢٢ آيار ١٩٩١.
23) رانيا حسين خفاجة، النخبة الحاكمة الاثيوبية منذ العام ١٩٩١بين الاستمرارية والتغيير السمات والعوامل المفسرة، مجلة دراسات افريقية، القاهرة، مجلد ٤٥، ٢ نيسان ٢٠٢٣، ص ٥٩٢.
24) امال ابراهيم محمد إدريس، المصدر السابق، ص ٧٧– ٧٨.
25) محمد احمد عبد اللطيف محمد، المصدر السابق، ص ١٦٢.
26) راوية محمد توفيق، التغيرات السياسية في إثيوبيا إعادة النظر في مقولات التنمية والديمقراطية والتعددية، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مجلد١٨، العدد٧١، تموز ٢٠١٨، ص ١٨٦.
27) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١٢٣٣٣، ٣ أيلول ٢٠١٢.
28) الشافعي ابتدون، الاحتجاجات الشعبية في إثيوبيا ومستقبل الدولة الكونفدرالية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٤.
29) الشافعي ابتدون، أبعاد استقالة رئيس الوزراء الاثيوبي وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص٣–٤.
30) راوية محمد توفيق، المصدر السابق، ص١٨٦.
31) اماني الطويل، المصالحة الوطنية وفرص التطور الديمقراطي في إثيوبيا، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مجلد ١٨، العدد٧٢، ٢٠١٨، ١٨٠– ١٨١.

(32) عمار ياسين، ماهية ورمزية التآزر modemerكقضية اساسية في فكر ووجدان ابي احمد، قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، العدد ٧٦، تموز ٢٠٢٣، ص ٣.
(33) محمد السبيطلي، اثيوبيا أزمة إقليم التيغراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ٢٠٢١.
(34) عبد القادر محمد علي، التحالف الثلاثي بين إثيوبيا وارتيريا والصومال الطموحات والنتائج، المركز المصري للدراسات، القاهرة،٢٠٢١.
(35) صهيب محمود، حرب إقليم تيغراي خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٣.
(36) سامي السيد احمد، الديناميات السياسية في إثيوبيا وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي، مجلة الدراسات الافريقية، القاهرة، مجلد ٤٥، العدد١، كانون الثاني ٢٠٢٣، ص٧٨٦.
(37) Abdisa Olkeba Jim, Ethiopian political crisis after reform: Causes of Tigray conflict, Gogent Social Sciences ,Vol.9, Issue1,2023, p.4.
(38) صهيب محمود، المصدر السابق، ص3-4.
(39) Declan Walsh and Simon Mark, Having made peace Abroad Ethiopia's Leader Goes to war at Hom, The New York times, 4 November 2020. https://www.nytimes.com/2020/11/04/world/africa/ethiopia-abiy-tigray.html
(40) عباس محمد صالح عباس، النزاع في إقليم التيغراي، النتائج والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٣.
(41) بروتون برونوين وإن فوكس، التقارب الإريتري الاثيوبي فتش عن العدو المشترك، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، العدد ٣٨، ٢٠١٨، ص١٢٠- ١٢١.
42) Jan Nyssen and Biadgilgn Demissie, Administrative and ethno- inguistic boundaries of western Tigray (Ethiopia) since 1683,Journal of Maps, Vol.19, Issue .1, 2023,P.6.
43) Ethiopian military operation in tigray is complete, prime Minister Says, Reuters, 29 November2020 https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-conflict
44) Tigray conflict Ethiopia lists TPLF as a terrorist group, Africa news, 6 May 2021, https://www.africanews.com.
45) Ethiopia: The Situation in Tigray Col includes from 1st September 2020 –29th September 2021, Asylum Research Centre, P. 44.
(46) عبد المنعم الفكي، الجنود الأسرى والانسحاب من التيغراي.. سؤال عن قوة الجيش الاثيوبي وتماسك الدولة، الجزيرة، ٦ حزيران٢٠٢١ https://www.aljazeera.net.
47) Farouk Chothia, Conflict in Ethiopia: How did the fighters of the Tigray People's Liberation Front outperform the Ethiopian army ,?BBC , 18 November 2021 https://www.bbc.com.
48) Moses Tofa, Alagaw Ababu Kifle and Hubert Kinkoh, European Institute of Peace, Brussels, Jan/Feb 2022, P.21.
(49) عباس محمد صالح عباس، مسارات الصراع في إثيوبيا... من عملية إنفاذ القانون إلى حافة الحرب الأهلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٣ كانون الثاني ٢٠٢٢، ص ٥.
50) Farouk Chothia, Ethiopia civil war: How PM Abiy led fight-back against rebel advance,BBC, 15 December 2021, https://www.bbc.com.
51) Declan Walsh, Foreign Drones Tip the Balance in Ethiopia's Civil War,The New York times, 20 December 2021, https://www.nytimes.com.
(52) احمد عسكر، كيف ينظر الداخل الاثيوبي إلى الحوار الوطني ؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٥ شباط ٢٠٢٢، ص ٣- ٦.
53) David Pilling, Ethiopia's government declares unilateral truce in Tigray conflict, Financial Times, 24 March 2022, https://www.ft.com/content
(54) احمد عسكر، المصدر السابق، ص ٢.
55) Fighting in northern Ethiopia shatters months-long truth، The Guardian, 24 August 2022, https://www.theguardian.com.
56) Declan Walsh, After Secret U.S. Talks Fail, a Hidden War in Africa Rapidly Escalates, The New York times,8 October 2022, https://www.nytimes.com.
(57) احمد امل، اسباب تعثر الوساطات الخارجية في حرب التيغراي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٢٢٦، السنة ٥٧، تشرين الأول ٢٠٢١، ص١٩٣.
58) KATIE Miramichi, U.S. Prepares new sanctions targeting Ethiopia, Eritrea in latest destabilization push, Liberation, 4 April 2022, https://www.liberationnews.org.
(59) احمد عسكر، المصدر السابق، ص ٤.
60) Buli Edjeta, Imperial ambition is the main hurdle to peace in Ethiopia, Ethiopia Insight, 4 Jun 2022.
(61) صهيب محمود، الانتخابات الصومالية ٢٠٢٢: قراءة في نتائجها وتحديات الحكومة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٣ حزيران ٢٠٢٢، ص٥.

62) Mohammed Khair Omar ، Are Ethiopia and Eritrea on the Path to War, Foreign Police, 7 November2023, https://foreignpolicy.com/2023/11/07/ethiopia-eritrea-war-tplf/

63) Declan Walsh, Abdi latif Dahir and Lynsey Chutel, Ethiopia and Tigray Forces Agree to Truce in Calami tous Civil War, The New York times, 2 November 2022, https://www.nytimes.com.

64) Faith Mabera, Ethiopia's Tigray Conflict Peace Deal Showcased the African Union's Peace Diplomacy, but Several Sticking Points Remain, Wilson Centre, Washington, 15 February 2023,p.6.

65) Ayenat Mersie, Ethiopia combatants sign deal to start implementing truce, Reuters, 12 November 2022, https://www.reuters.com/authors/ayenat-mersie./

66) Ethiopian lawmakers remove Tigray group from terror list، Associated Brs, 22 March 2023, https://apnews.com/article/ethiopia-tigray-conflict-war-politics.

67) احمد عسكر، هل يصمد اتفاق بريتوريا في إثيوبيا؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الثاني ٢٠٢٢، ص٥.

68) Crisis Group International, Ethiopia's Ominous New War in Amhara, Brussels-Nairobi, 16 November 2023, P.2.

69) Martin Plaut, How Eritrea Has Driven Ethiopia's Tragic Tigray War?, Fair Observer, 3 November 2022, https://www.fairobserver.com.

70) David Endeshaw, Ethiopia establishes Tigray interim administration as part of peace plan, Reuters, 23 March

71) 2023, https://www.reuters.com.

72) Noe Hochet Bodin, Ethiopia's Tigray region, the wounds of war remain raw, Lemond, 6 Mars 2023 https://www.lemonde.fr/en/inter.

73) The Guardian's view on the world's forgotten conflict: Ethiopia's devastating war, The Guardian, 23 October 2022, https://www.theguardian.com/commentisfree.

74) التقرير العالمي عن احداث حقوق الإنسان في إثيوبيا، منظمة هيومن رايتس ووتش، نيويورك،٧ حزيران ٢٠٢٢، https://www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/ethiopia.

75) Catherine Byaruhanga, Ethiopia's Tigray conflict: Nasa shows how a war zone faded from space, BBC, 20 October 2022, https://www.bbc.com/news/world.

76) تقرير منظمة العفو الدولية عن حالة حقوق الإنسان في العالم ٢٠٢٢/٢٠٢٣، لندن، ص ٥٧.

77) Ewelina U. Cohabitation, International Commission Of Experts On Ethiopia: The Conflict In Tigray Has Not Ended, Forbes, 19 September 2033, https://www.forbes.com.

78) Crisis Group International, Ethiopia's Ominous New War in Amhara, Op. Cit., P.2.

79) David Endeshaw and Giulia Paravicini, Ethiopia PM Abiy seeks to quell neighbours' concerns over invasion, Reuters, 26 October 2023, https://www.reuters.com/world/africa.

80) سهير الشربيني، نزيف الاقتصاد الاثيوبي: الأسباب والتداعيات، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض العدد ٢٠، تشرين الأول ٢٠٢١، ص ٦٧- ٦٩.

81) Ethiopia's wars devour more than $28 b in economic loss, damages; $20 b needed for reconstruction, Addis Standard, 13 June 2023, https://addisstandard.com.